

Distr.: General  
29 July 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة الثالثة والخمسون المستأنفة  
14-18 أيلول/سبتمبر 2020

### برنامج العمل

ورقة مقدمة من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا  
وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وغانا وفرنسا  
وموريشيوس والنمسا وهولندا

### مذكرة من الأمانة

قدمت حكومات إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وغانا وفرنسا وموريشيوس والنمسا وهولندا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، مقترحا بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لكي تنتظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة. وقد تلقت الأمانة هذا المقترح في 29 تموز/يوليه 2020. وترد في مرفق هذه المذكرة ترجمة لتلك الورقة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



## المرفق

## ورقة مقدمة من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبلغاريا بولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وغانا وفرنسا وموريشيوس والنمسا وهولندا

ما فتئ فريق الأونسيترال العامل الثالث يحرز تقدماً مطرداً في عمله المتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. فقد أحرز بالفعل تقدماً بهذا الشأن خلال المرحلتين 1 و 2 من ولايته، وهو الآن في المرحلة 3: إعداد خيارات الإصلاح والصكوك القانونية لإنفاذها. ويمثل هذا أول جهد يبذل من أجل إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على الصعيد المتعدد الأطراف منذ إنشاء هذا النظام في الستينيات من القرن الماضي. وبالتالي، فالحكومات في جميع أنحاء العالم توليه أهمية كبيرة، حيث تنتشط البلدان النامية بشكل خاص فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وتقدم الوثيقة A/CN.9/1011، الصادرة في 6 أيار/مايو 2020، توقعات بشأن المدة التي يمكن أن يستغرقها العمل في إطار الفريق العامل الثالث استناداً إلى مقترحات الإصلاح التي سبق أن قدمها المشاركون في الفريق العامل الثالث. وتقدر الأمانة أنه، على أساس الموارد الحالية المخصصة للفريق العامل الثالث، لن يستكمل هذا العمل إلا في عام 2031.

ودون الاتفاق بالضرورة على الشكل المحدد الذي ينبغي أن يتخذه أي إصلاح يُطور، فالجهات المقدمة لهذا المقترح تطلب: أولاً، أن توافق اللجنة على مناقشة هذه المسألة الهامة خلال الجزء الثاني من الدورة الثالثة والخمسين الذي سيعقد في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2020؛ ثانياً، أن يُحدّد اجتماع اللجنة لعام 2023 كموعِد مستهدف لاستكمال العمل المتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ ثالثاً، أن تطلب اللجنة إلى الجمعية العامة تخصيص الموارد الإضافية اللازمة لفريق الأونسيترال العامل الثالث. وفي هذا السياق، يُقترح أن تخصص للفريق العامل الثالث أربعة أسابيع إضافية من وقت المؤتمرات للأعوام 2021 و 2022 و 2023، وأن توفر له أي موارد أخرى ضرورية (من وثائق، ومن موارد أمانة الأونسيترال) من أجل ضمان خدمة اجتماعات الفريق العامل على نحو فعال.

ويشار إلى أن الفريق العامل الثالث واللجنة هما اللذان سيقتران أفضل طريقة لتخصيص أي وقت إضافي من وقت المؤتمرات. وينبغي أن يكون الهدف، لدى القيام بذلك، هو كفالة توافر ما يكفي من المرونة لضمان أقصى قدر من المشاركة، وبالتالي ضمان إمكانية إسهام جميع الدول بشكل مجد في أعمال الإصلاح.

ويشار أيضاً إلى أن تخصيص وقت مؤتمرات إضافي وموارد إضافية للفريق العامل الثالث خلال هذه الفترة المحدودة لن يكون له أي تأثير على أعمال أفرقة الأونسيترال العاملة الأخرى والحصص المخصصة لها من وقت المؤتمرات والموارد الأخرى المتاحة لها.